



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٤ / ١٣

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ٢٢

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

العوامل المؤثرة في سلوك الناخب العراقي بعد عام ٢٠٠٥

Factors influencing the behavior of the Iraqi voter after 2005

م.م. ايمان جواد عبد الكاظم

M.M.Eman jwad Abed al-Kathem

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

eman.j@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تتأثر سلوكيات الناخبين العراقيين بعوامل متعددة، بما في ذلك الخلفية الثقافية والنشأة السياسية. تؤثر قيم ومعتقدات الناخبين على سلوكهم في الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية دوراً في اختيارات الناخبين وتفضيلاتهم السياسية. كما أن العوامل السياسية تؤثر على مستوى ثقة الناخبين في النظام السياسي والمرشحين المتنافسين. ويمكن أن يكون للتعليم والمعرفة السياسية تأثير على تشكيل آراء الناخبين واختياراتهم. علاوة على ذلك، تؤثر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي على توجيه الناخبين نحو مرشحين أو قضايا معينة. وتلعب العوامل الدينية والعرقية والوطنية دوراً في توجيه توجهات الناخبين. يساعد دراسة سلوك الناخب العراقي على فهم هذه العوامل وتحسين العملية الديمقراطية في العراق

الكلمات المفتاحية : "العراق", "سلوك الانتخابي", "الناخب", "التصويت"

Abstract

the behaviors of Iraqi voters are influenced by multiple factors, including cultural background and political upbringing. The values and beliefs of voters influence their behavior in elections. In addition, economic and social factors play a role in voters ' choices and political preferences. Political factors also affect the level of voter confidence in the political system and competing candidates. Education and political knowledge can have an impact on the formation of voters ' opinions and choices. Moreover, the media and social media influence the orientation of voters towards certain candidates or issues. Religious, ethnic and national factors play a role in guiding the orientation of voters. Studying the behavior of the Iraqi voter helps to understand these factors and improve the democratic process in Iraq.

Keywords: "Iraq", "electoral behavior", "voter", "voting"

المقدمة:

تعتبر الانتخابات من أساسيات التحول الديمقراطي، فهي تمثل البوابة الرئيسية والأكثر أهمية لعملية الإصلاح والتغيير. تعد الانتخابات وسيلة شرعية لتحقيق التحول السياسي بشكل سلمي، حيث تُحوّل رغبات واهتمامات المواطنين إلى قرارات سياسية تحقق مصالحهم. كما تُعتبر الانتخابات أداة قانونية تُسهم في حل النزاعات والتناقضات المجتمعية، وضمانة لتقاسم السلطة بين المجموعات المختلفة بحسب أوزانها النسبية. تُعدّ الانتخابات من العناصر الضرورية للتحول الديمقراطي، وتشكل المدخل الأساسي والأهم في مسار الإصلاح والتغيير. تُعتبر الانتخابات آلية شرعية لتحقيق التحول السياسي السلمي، إذ تعمل على نقل اهتمامات وتطلعات المواطنين إلى المسؤولين، وتحويلها إلى قرارات سياسية تصب في مصلحة المواطنين. كما

تعد الانتخابات أداة قانونية تساهم في تسوية التناقضات والصراعات القائمة في المجتمع، وتضمن توزيع السيطرة على السلطة بين مختلف الجماعات بناءً على أوزانها النسبية.

تُمثل الديمقراطية مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي تمكّن الأفراد من المشاركة في صنع القرارات السياسية من خلال التنافس في انتخابات حرة، شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ تحولاً هيكلياً شاملاً في مختلف الأصعدة، حيث تمثل أحد مظاهره الرئيسية في الواقع السياسي الذي اعتمد النهج الديمقراطي في بناء مؤسساته. هذا الواقع الجديد مثّل نمطاً مختلفاً ومتقدماً مقارنة بالأنظمة السياسية السابقة التي عرفها العراق في تاريخه الحديث. اعتمدت الانتخابات كوسيلة لتطبيق الديمقراطية وبناء المؤسسات السياسية، من خلال نظام التمثيل النسبي. إلا أن هذه التجربة شابتها بعض التحديات التي انعكست على مسارها وواقعها، لا سيما النظام الانتخابي. وقد تجلت هذه التحديات من خلال أربع ممارسات انتخابية برلمانية أسفرت عن بنية سياسية جديدة شملت مؤسسات متعددة، مثل المؤسسة التشريعية والتنفيذية، إضافة إلى الأحزاب السياسية.

أهمية البحث: يكتسب البحث في العوامل المؤثرة في سلوك الناخب العراقي بعد عام ٢٠٠٥ أهمية خاصة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها العراق في تلك الفترة. يقدم هذا البحث فهماً أعمق للديناميكيات التي تحكم عملية اتخاذ القرارات الانتخابية بين الناخبين العراقيين، وكيفية تأثرهم بالعوامل السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية. يمكن أن تساهم هذه الدراسات في تطوير السياسات الانتخابية وزيادة وعي الناخبين، فضلاً عن تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية في العراق.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في تحليل العوامل المعقدة والمتداخلة التي تؤثر في سلوك الناخب العراقي منذ عام ٢٠٠٥. تشمل هذه العوامل قضايا مثل تأثير الانقسامات الطائفية والإثنية، والتحولات السياسية المتسارعة، والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، ودور وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي. يضاف إلى ذلك مسألة ثقة الناخبين في العملية الانتخابية وفي النظام السياسي بشكل عام. وقد نشأت عدت إشكالات أثرت على العوامل المؤثرة في سلوك الناخب العراقي هي:

• مفهوم السلوك الناخب؟ وماهي انماط السلوك الانتخابي؟

• ما هي أهم العوامل التي تتحكم في السلوك الناخبين؟

فرضية البحث: ترتكز الفرضية الأساسية لهذا البحث على الاعتقاد بأن سلوك الناخب العراقي يتأثر بشكل جوهري بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما يؤثر بشكل مباشر على توجهاته السياسية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى فضلا عن الخاتمة والاستنتاجات وكما يلي:

المحور الاول : ماهية السلوك الانتخابي

تعكس الانتخابات البرلمانية تطور النظام السياسي، بغض النظر عن كونه تطوراً حقيقياً أم شكلياً، إلا أنها وبشكل خاص، أحد أهم مظاهر الديمقراطية، وأسس المشاركة الشعبية فيه، كما للانتخابات أهمية كبيرة في العملية السياسية الديمقراطية في دول العالم، وفي دول حديثة التجربة بهذه العملية كالعراق، حيث أن مجرد حصول الانتخابات، وتكرارها في شكل سلمي ودوري، يمكن اعتباره مؤشراً هاماً للسلوك الانتخابي، كما

يختلف السلوك الانتخابي من فرد الى اخر , ومن انتخابات الى اخرى وهذه الاختلافات تأتي بفعل متغيرات كثيرة ومتعددة .

اولا : مفهوم السلوك للغة

معنى السلوك بأنه الأمر المستقيم والاستقامة. نعني السير على الطريق المستقيم والتصرف بطريقة صحيحة ومناسبة. يمكن أن يُستخدم مصطلح "السُّلْكَ" للإشارة إلى الشخص الذي يسلك الطريق المستقيم ويتصرف بنزاهة وأمانة. ^(١)، ويرجع الاصل اللغوي لمفهوم السلوك الى الملك، والاصل الثلاث للسلوك هو سلك، الذي يعني الادخال في الشيء والنفوذ (نفذ)، فأدخلته في الشيء تعني: سلكته فيه، ويقال سَلَكْتُ الخيط في المخططة أي: ادخلته فيه، والمسلك هو : الطريق. وأَمُرُهُمْ سُلْكَى: على طريقة واحدة ^(٢)، وقال تعالى في سورة المزمز ((الَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ)).

ثانيا : مفهوم السلوك اصطلاحا

السلوك هو كل ما يصدر عن الفرد من أفعال مختلفة، ويعرف السلوك على أنه "جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق إمكانياته وحفظ توتراته، التي تدفعه على الحركة بتهديدها لتكامله، ويتضمن السلوك البشري التفكير الشعوري الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي أو يمهده له، فهو تجريب عقلي، يلعب فيه تأجيل الاستجابة وتوقع السلوك المادي دورا مهما من ناحية، كما يتضمن السلوك الاتصال من حيث هو مظهر أساسي لتفهم الكائن الحي مع بيئته من ناحية أخرى". ^(٣) , والسلوك بأنه "أي نشاط يصدر من الانسان سواء كان أفعالا يمكن ملاحظتها وقياسها , كالنشاطات الفسيولوجية والحركية , أو نشاطات تتم على نحو غير ملحوظ كال تفكير والتذكير او غيرها" ^(٤)

ثالثا: مفهوم السلوك الانتخابي

دراسة السلوك الانتخابي والأدوار السياسية الفاعلة فيه فهماً عميقاً لدوافع الناخبين وميولهم الحزبية. من خلال تحليل استطلاعات الرأي العام وعمليات الانتخابات، يمكن للباحثين تحديد الأسباب التي دفعت الناخبين لدعم أحزاب معينة، وكذلك انتشار هذه الأحزاب بين المجموعات الديموغرافية المختلفة. هذا الفهم يمكّن الباحثين والسياسيين من تطوير استراتيجيات فعالة للتواصل مع الناخبين والتأثير على قراراتهم , شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى تطور نسبيا نتيجة لأطروحات المدرسة السلوكية "Behavioral School" ^(٥) , ويعرف السلوك الانتخابي "وحدة سلوك متسلسل موجه نحو هدف ينتهي بشكل متكامل الى التصويت لصالح حزب سياسي و مرشح ما" ^(٦).

وكما يعرف السلوك الانتخابي بأنه تلك القرارات وطرق المشاركة التي يتخذها المواطن ازاء الاحزاب السياسية والمرشحين والقضايا السياسية في مناسبة انتخابية ما, السلوك الانتخابي يشير إلى عملية التصويت والاتجاهات التي يظهروها الناخبون أثناء هذه العملية. يعد ذلك وسيلة لتحديد الإنفاق العام والحفاظ عليه في المجتمعات الديمقراطية. ^(٦) .

المحور الثاني: انماط السلوك الانتخابي

اولا : التصويت : يُستخدم التصويت كآلية لاختيار القادة واتخاذ القرارات الهامة في القضايا المحلية والوطنية. يُعتبر التصويت وسيلة حيوية يمكن من خلالها للمواطنين التأثير على السياسات الحكومية. عند التصويت، يُختار المواطنون ممثلين لهم في الهيئات المنتخبة التي تقوم بإعداد القوانين أو تتولى مسؤوليات اتخاذ القرارات. هناك أنواع متعددة للتصويت، مثل التصويت الاختياري والإجباري، والتصويت الأبيض، والتصويت الباطل، بالإضافة إلى التصويت بالمراسلة أو بالوكالة. ^(٧) هناك نوعين التصويت :

التصويت العقلاني: تعتبر العقلانية موقفاً فكرياً عاماً يستند إلى سلطة العقل في تقييم المعتقدات. تعود جذوره إلى فلسفة ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠). ويمكن أن نطلق نظرية الاختيار العقلاني عندما نفترض أن كل إنسان يتمتع بقدرة عقلية في اختيار الوسائل الأكثر فعالية لتحقيق أهدافه. ترى العقلانية أن كل فرد يسعى لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من مصالحه الشخصية، ولكن عندما تكون الموارد محدودة، يجد الشخص نفسه أمام تحدي اختيارات معقدة بين خيارات متنافسة. ^(٨) ويرى "بوفالو" Buffalo Survey بالرغم أن التصويت في الانتخابات، قد ارتبط بأعمال وطنية (حب الوطن، إظهار الوطنية)، إلا أنه يعتبر عملاً يؤكد الفرد من خلاله على إخلاصه وولائه للنظام، أكثر من كونه عملاً يتقدم من خلاله بمطالبه إلى النظام السياسي .

التصويت اللاعقلاني: تكشف الاستطلاعات الانتخابية أن نسبة معينة من المواطنين لا تعلم في بداية الحملة الانتخابية ما إذا كانت ستذهب للتصويت، ولمن ستمنح أصواتها إذا ما قررت الذهاب، وهذا التردد في أداء التصويت ينجر عنه في الغالب أداء عفوي وغير عقلاني، لأن التردد يعني عدم وجود دوافع تحفز الناخبين على التصويت ، فإذا كان التصويت هو عملية اختيار فإن هذا يعني وجود مجموعة من الأسس يفاضل الناخب بها بين المرشحين، وأن غياب هذه الأسس يعني أن عملية المفاضلة لن تكون، وأن الاختيار سيأخذ الشكل العشوائي ^(٩).

ثانيا : الامتناع عن التصويت و الامتناعية : تتبنى النظم السياسية كثيراً مبدأ التصويت الإجباري، وهذا يعني إلزامية الناخب بأداء التصويت وإلا تعرض لعقوبة يحددها المشرع، وإذا كان أنصار نظرية الانتخاب كحق قد رفضوا التسليم بهذه الفكرة، فإنه على العكس تماماً من جانب أنصار نظرية الانتخاب كوظيفة، إذ منحوا المشرع حق وسلطة جعل التصويت إجبارياً، وهي فكرة تعني نهاية ظاهرة الامتناع عن التصويت، إذ يسلم البعض بأن التصويت الإجباري يعمل على معالجة الامتناع عن التصويت، عن طريق العقوبات المتوازنة، فلا هي ضئيلة بحيث يستهين بها الناخب فتصبح بلا جدوى عند توقيعه، ولا هي بالكثيرة والصعبة بحيث يهرب منها بالقدر الذي تؤدي إلى تحقيق عكس النتائج المرجوة منها ^(١٠).

المحور الثالث : العوامل المؤثرة في سلوك الناخب العراقي

كما ان دراسة السلوك الانتخابي في اي بلد تتطلب التعرف على ابرز العوامل أو المحددات المؤثرة على السلوك السياسي والانتخابي للفرد والمجتمع ، حيث ان لكل مجتمع مرجعياته الاجتماعية والثقافية والايديولوجية ، المحركة للاتجاهات التصويتية فيه ،

اولا : التنشئة الاجتماعية السياسية

التنشئة الاجتماعية والسياسية تلعب دوراً حاسماً في تشكل سلوك الناخب العراقي، يتأثر الناخب بالقيم والمعتقدات السياسية التي يتلقاها من الأسرة والأصدقاء والمدرسة والمجتمع ووسائل الاعلام، حيث يمكن ان تؤثر الاحداث السياسية الهامة والتغيرات الاجتماعية في توجهات الناخب واختياراته السياسية. حيث تقوم التنشئة في تنمية الوعي لدى الفرد عن طريق المعلومات والخبرات والقيم التي تنقل وتلقن وتكتسب من طرف المواطن، والتي تسمح له بالإدراك الجيد، والاستيعاب الواعي لمختلف الأوضاع المحيطة به. قد يكون اكتساب الوعي السياسي هو من أهداف التنشئة السياسية، والتي تشكل للفرد المواطن إراثاً مكتسباً من شأنه أن يكون وعياً سياسياً معيناً يترجم في صورة سلوك سياسي، ومن بينه: السلوك الانتخابي،^(١١)، كما ان التنشئة السياسية حسب راي ديفيد استون، وجاك دينيس تعد ضرورية لوجود النظام السياسي لان استمرار اي نظام سياسي متوقف على حصوله على دعم بيئته، ومهما كانت درجة تطوره، فلا يمكن تحقيق هذا الانجاز الا من خلال تطوير المشاعر الايجابية لدى الاطفال ومن خلال تلقينهم بمعطيات ثقافتهم السياسية المسيطرة التي ينقلها الآباء الى ابنائهم، وذلك عن طريق التعليم والممارسة السياسية، واتخاذ المواقف المعينة بخصوص قضايا سياسية مطروحة على الساحة

ثانياً الثقافة السياسية : وعرف "لوسيان باي" الثقافة السياسية بأنها "مجموعة القيم والمعتقدات الأساسية السائدة في المجتمع التي تميزه عن غيره من المجتمعات وتقود إلى نوع من تلائم الاجتماعي لسلوك الأفراد. ان الثقافة السياسية تنطوي على الأنواع الثلاثة: (التقليدية، والخاضعة، والمساهمة)، فيمكن أن نجد في دولة معينة فئة من الأفراد تتمسك بثقافة سياسية مساهمة، في حين إن جماعات أخرى تبقى متعلقة بثقافة سياسية تقليدية قد يكون بحكم نشأتها وبيئتها، فضلاً على ذلك فالتوجهات السياسية لكل فرد تكون مركبة من عناصر تتوزع على انواع الثقافة الثلاثة^(١٢).

في العراق، يُلاحظ وجود تشكيل متنوع للثقافات، ليس فقط في المناطق الريفية بل أيضاً في المدن. وتُعزى هذه الظاهرة إلى عدة عوامل رئيسية، منها طبيعة السلطة السياسية الشمولية التي حكمت العراق لفترات طويلة، والتقاليد الدينية التي لم تتبنَّ تغييرات وتحديثات تتوافق مع التطور الحديث. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن النظم التعليمية تعكس إلا جزءاً محدوداً من التطورات الثقافية العالمية، حيث كانت تعكس بشكل أساسي إيديولوجيات الأنظمة السياسية السائدة، مما أدى إلى تشويه الثقافة العراقية وانحيازها إلى مسار المسخ الحضاري. تلك الظروف ساهمت في تراجع الثقافات الفرعية، وأثرت سلباً على القدرة على التمازج الثقافي والحضاري للأجيال الجديدة.^(١٣)

منذ تأسيس العراق كدولة حديثة في عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣، كان للثقافة السياسية أهمية بارزة في تشكيل الهيكلية السياسية والاجتماعية. فالحقب السياسية المتعاقبة والاحداث التاريخية التي شهدتها المجتمع العراقي خلال هذه الفترة، ساهمت في خلق بيئة سياسية فريدة، حيث تولى النظام المتعاقب مهمة تحديث المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وذلك وفقاً لنموذج غربي متبوع^(١٤). كما أن تفرد حزب واحد بالسلطة السياسية لحكم شمولي استمر لأكثر من ثلاثة عقود، مفقداً أدنى معايير الرؤية السياسية

العقلانية والإنسانية، منتجاً لثقافة السياسية التابعة ، وقد خلق خلل بنيوي شامل في مؤسسات الدولة استمر أكثر من ثلاثة عقود (١٥) .

دراسة البعد الاجتماعي في العملية السياسية تتطلب التحليل الشامل لكافة جوانب الطيف الاجتماعي في العراق، والتحقق من قدرة النظام الديمقراطي على إيجاد توازن اجتماعي يعزز التناغم والتكامل الاجتماعي بشكل معقول. يظهر من خلال استطلاع طبيعة الخيارات المتاحة في الساحة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، سواء كانت تلك الخيارات تمثل التيارات الليبرالية أو القومية أو الإسلامية، أن المجتمع العراقي واجه تحديات متعددة تؤثر على بيئته وهويته الثقافية والدينية والطائفية وغيرها. بشكل عام، يمكن القول إن الثقافة السياسية بعد التغيير الذي شهدته البلاد في عام ٢٠٠٣، اتسمت بتنوع وتعدد في التوجهات والمواقف التي عبرت عن وجودها البارز على الساحة السياسية، وتنقسم تلك التوجهات بين الثقافة السياسية المشاركة والتقليدية والخاضعة. ونتيجة للواقع الداخلي في العراق، فإن التناقضات ازدادت سرعة وتوتراً بين هذه الثقافات المتنوعة، مما عزز من التشدد بين الفئات المختلفة من الشعب العراقي.

ثالثاً النظام الانتخابي : تختلف الأنظمة الانتخابية والنهج المعتمد في مختلف البلدان بسبب تنوع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى طبيعة البنية الاجتماعية والثقافية ومدى التطور الحضاري والثقافة السياسية، وأنواع الأنظمة السياسية الحاكمة في تلك الدول. تُعرف الأنظمة الانتخابية بأنها الوسائل التي تُستخدم للتعبير عن إرادة الشعب من خلال الانتخابات، وتُعد هذه الأنظمة ضرورية لاختيار وتحديد النواب المنتخبين، حيث تتطلب الانتخابات وجود آليات لتوزيع المقاعد النيابية على المرشحين بعد تحديد الفائزين بينهم. تركز هذه الأنظمة على أساليب تقنية معقدة تتسم بالدقة (١٦)

النظام الانتخابي دوراً مهماً في تحديد مدى تمثيل القوى السياسية داخل البرلمان، وذلك بناءً على طبيعة التحالفات بين تلك القوى. تأسس النظام السياسي الجديد في العراق على أساس انتخابات التمثيل النسبي، التي تهدف من الناحية النظرية إلى تمثيل جميع المصالح بشكل عام. ومع ذلك، فقد ظهرت بعض السلبيات المؤثرة. يتميز العراق بتنوع اجتماعي وديني، حيث نشأت العديد من الأحزاب السياسية حول قضايا دينية وعلمانية. قد تكمن المخاطر في توجيه هذه الأحزاب تركيزها على الناخبين ضمن مجموعات عراقية محددة بدلاً من التوجه عبر الحدود المختلفة لتحقيق انتخابات ناجحة وشاملة. (١٧) ، وعندما تجرى مقارنة في نتائج تصويت الناخبين العراقيين في الانتخابات النيابية الاتحادية (٢٠٠٥-٢٠١٠-٢٠١٤-٢٠١٨-٢٠٢٠) نلاحظ ان الناخب في الانتخابات الاولى عند اعتماد القائمة المغلقة، صوت للقائمة مضطراً لكنه سرعان ما تحول عن ذلك الى انتخاب المرشحين الافراد "مع تركيز على شخصيات معينة اكثر من غيرهم" وانخفض التصويت للقائمة ، وهذا السلوك يثبت فرضية دفرجيه، في أن سلوك الناخبين هو الى حد ما انعكاس للنظام الانتخابي، لقد جرى تغير في توزيع الاصوات ولم يقتصر على توزيع المقاعد البرلمانية بين مختلف الاحزاب والقوائم، اذ أن النتائج الانتخابية تعد هي المقياس الاخير للسلوك السياسي فيما اذا توافرت حرية الانتخاب (١٨).

رابعاً الحملات الانتخابية يقصد بالحملة الانتخابية (Compagne Electorale) كافة أشكال الأعمال والأنشطة والأساليب المستخدمة من جانب المرشحين، منذ إعلان فتح باب الترشيح وحتى إجراء الانتخابات، من أجل التأثير في الناخبين وكسب أصواتهم. ^(١٩) ، وقد شهدت الانتخابات العراقية التي جرت بعد العام ٢٠٠٣ ، صوراً متعددة لتأثير الحملات الانتخابية وخصوصاً في ظل وجود الأعداد الكبيرة من الأحزاب السياسية في الساحة السياسية العراقية، ذلك ان عملية التحول إلى الديمقراطية تشهد تسارعاً إلى تأسيس تكتلات حزبية بأعداد كبيرة جداً تسعى عن طريقها الوصول إلى السلطة رغبة بامتيازاتها ومنافعها من دون ان تكون لديها مشاريع أو برامج سياسية أو اقتصادية وذلك ما أطلق عليه مصطلح "الفوضى الانتخابية" ^(٢٠) .

شهد العراق تحولاً جذرياً في عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى تكوين الساحة السياسية لعشرات الأحزاب الجديدة. وكان هذا التحول مدعوماً بقوانين الانتخابات التي وضعتها سلطة الاحتلال، والتي منحت كل فرد الحق في تشكيل كيان سياسي بشرط الحصول على توقيعات لا يقل عددها عن ٥٠٠ ناخب مؤهل. شهدت انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٠٥ مشاركة ٣٣٨ كياناً سياسياً، بينما شارك في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٠ نحو ٢٩٧ كياناً سياسياً. أما انتخابات مجلس النواب التي أجريت في عام ٢٠١٤، فقد شهدت مشاركة ٢٧٧ كياناً سياسياً، وفي انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٨، شارك ٢٠٥ كيانات سياسية. ^(٢١) ، و انتخابات مجلس النواب في عام ٢٠٢١ فقد شارك ٣٠ تحالفاً و ٢٤٩ حزباً سياسياً للمشاركة في الانتخابات .

خامساً: تأثير المؤسسة الدينية والعشائرية

على مر التاريخ، تميز العراق بتعددية السكان الذين استوطنوا أراضيه، وتنوعهم العرقي والديني. فقد عاش في العراق العرب، والأكراد، والتركمان، والصابئة، بالإضافة إلى المسلمين، والمسيحيين، والإيزيديين، إلى جانب مجموعات عرقية ودينية أخرى ^(٢٢) .

أولاً : دور العامل الديني

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، يلعب الدين دوراً بارزاً في المجتمع العراقي، بالرغم من تعدد الديانات وتنوع المذاهب. يقوم علماء الدين بدور محوري في الحياة السياسية في العراق المعاصر، حيث يعتبرون فقهاء الدين وقادة المجتمع ^(٢٣) .

أن للعامل الديني اثر فاعل في رسم ثقافة المجتمع العراقي سياسيا ، و قد برز هذا الدور في الانتخابات التي جرت بعد عام ٢٠٠٣ ، وذلك من اجل دعم الاحزاب وتثبيت وجودها ، مستغلة الاستقطاب المذهبي أو الطائفي ، او توظيف الرموز الدينية _ المرجعية الدينية _ في حملاتها الانتخابية ^(٢٤) .

شهد العراق في عام ٢٠٠٣ مرحلة جديدة من التحول الديمقراطي، وتجلت في ظهور سلوكيات انتخابية متنوعة تعكس طبيعة القوى السياسية الموجودة في العملية السياسية، بالإضافة إلى التعددية الإثنية القومية والدينية والمذهبية. وقد أثر هذا التعدد على السلوك الانتخابي للمواطن العراقي في جميع الانتخابات التي جرت في العراق منذ عام ٢٠٠٣ ، أن لكل قومية وديانة ومذهب انتماءات مرتبطة بالقوى السياسية، وهذا نتيجة لتراكمات طويلة من الاستبداد والإقصاء والتهميش التي شهدتها العراق في الماضي القريب، سواء من

الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، بفعل سياسات الأنظمة السابقة. لقد حاولت تلك الأنظمة قمع وإقصاء مكونات أساسية في المجتمع العراقي، بالإضافة إلى محاولة دمج بعض المكونات القومية والاجتماعية والثقافية بشكل قسري. بالتالي، يعكس المشهد الانتخابي في العراق اليوم الانتماءات والانحيازات الإثنية القائمة على أسس دينية ومذهبية وقومية وعرقية (٢٥).

أدت المرجعية الدينية دوراً بارزاً وحاسماً في العملية السياسية العراقية. وكان للمرجعية العليا في النجف الأشرف، بقيادة المرجع الأعلى السيد علي السيستاني، دور محوري ومهم في التطورات السياسية، وقد تم تصنيف تأثيره في الجانب الإيجابي (٢٦).

٢- تأثير القبيلة أو العشائرية على السلوك الانتخابي.

تُعتبر القبيلة في العراق منظومة متعددة الأوجه اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، تشكلت معالمها عبر مختلف المراحل التاريخية التي شهدتها العراق، خاصة خلال العهود العثمانية والبريطانية والملكية. وقد كان لها ولا يزال دور حيوي في المجتمع العراقي. (٢٧)، تُعرف القبيلة بأنها كيان تنظيمي يحدد الأطر العامة لعضوية الجماعة وفق هيكلية تنظيمية محددة، وهي رابطة ذات هدف مشترك تقوم على التحالف بالإضافة إلى النسب والقربة. ، وتمثل عقلية عامة (ettios) ، ومستمدة من الانتماءات والولاءات ، المنغرس في أعماق وجدان الجماعة (٢٨).

تُعد العشيرة واحدة من أهم التكوينات الاجتماعية في المجتمع العراقي، حيث أدت أدواراً مؤثرة على مدى التاريخ القديم والمعاصر. تتكون العشيرة من مجموعة من الأفراد يتشاركون الأصل الوراثي ويعودون إلى جد مشترك، وتتميز هذه الجماعة بروابط القرابة بين أفرادها. أما القبيلة، فهي أكبر من العشيرة وتضم عادة عدداً من العشائر التي تشترك في الشعور بالانتماء إلى نسب واحد، وتشكل وحدة اجتماعية متماسكة تتمتع بقدر من الاستقلال السياسي (٢٩).

مثلت العشائر في العراق كياناً اجتماعياً مهماً، حيث لعبت دوراً في تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وما بعدها. فقد كان للعشائر تأثير كبير في ممارسة السلطة في العراق، إذ تُعتبر واحدة من أهم العوامل المؤثرة في شخصية الفرد العراقي، إلى جانب المرجعية الدينية. (٣٠)، عقب الاحتلال الأمريكي للعراق تشكلت خارطة سياسية مغايرة تماماً لما كان عليه الوضع قبل نيسان عام ٢٠٠٣ ، من أبرز معالم التحول الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، وتحول النظام السياسي من الشمولي إلى التعددي، مما أدى إلى ظهور العديد من الأحزاب. وقد شهدت العملية السياسية الكثير من التجاذبات بين القوى السياسية الرئيسية والثانوية. ولم تتخلص السلطة السياسية العراقية من طابع العشائرية، مما شكل تحدياً مزدوجاً، كما تأثرت بالعلاقة المتذبذبة بين الأفراد والسلطة (٣١).

تعمل العشيرة أو القبيلة على دعم أبنائها للمشاركة في العملية السياسية وتقديم المساندة لهم. كما تمارس تأثيراً على السلوك الانتخابي والسياسي للأفراد من خلال تقديم الدعم. كما تقوم العشيرة بتسخير كل إمكانياتها لدعم مرشحها بالانتخابات عن طريق حث أبناءها بوجوب انتخاب مرشحي العشيرة ، وعرض سيرة المرشحين في مؤتمرات تقوم بعقدتها من أجل تعرّف أبناء العشيرة بالمرشحين وانتخاب الأفضل منهم ، ولا

تكتفي القبيلة بدعم مرشحها بالانتخابات فحسب وإنما يتم تقديم الدعم والمتابعة والاسناد بعد تسلم ابنائها للمناصب الوزارية او المقاعد البرلمانية وذلك عن طريق تقديم المشورة او التوجيه او تصحيح المسار المؤسساتي^(٣٢) .

وكذلك يحكم السلوك الانتخابي النقل العشائري: كمحدد رئيس لفوز المرشح مع تزايد النفوذ العشائري والقبلي على حساب سطوة القانون، خاصة في المجتمعات ذات الطابع الريفي فمن المعروف إنّ الشعب العراقي يتوزع مواطنوه على انتماءات عشائرية أو قبلية سواء أكانت كردية أم عربية حلت في أوقات كثيرة محل سلطة الدولة والقانون. وقد كان للانتماء العشائري والقبلي اثر كبير في المجتمعات المنقسمة على نفسها، والتي لا تتفق على الخطوط العريضة في الحياة العامة، ومن بين تلك الخطوط هو: الاشتراك في العمل السياسي، والسبب في ذلك يكمن: إنّ كل جماعة أو مكون من مكونات تلك المجتمعات ستكون له أهدافه و غاياته التي ربما: إنّها تختلف عن غايات المكون الآخر، ومن ثم قد لا يكون هناك رأي عام داعم للعملية الانتخابية، كما ان تأثير العشائر على السلوك الانتخابي للناخب عن طريق الكيانات والاحزاب والتحالفات السياسية ، حيث يكون تأثير كبير على سلوك الناخبين في الدوائر الانتخابية ذات الطبيعة العشائرية

وفي الصدد ذاته فإن أي ما يخص العشيرة فقد حدد القانون الداخلي لمجلس النواب الذي يتضمن تأليف لجان دائمة على وفق المادة (٦٩)، جاءت المادة (٧٠) لتؤكد على أن تشكل في المجلس اللجان الدائمة ، وتحديدًا في النقطة (٢٣) لجنة العشائر، التي خصصت لها المادة (١١٠) من النظام الداخلي " أولاً - متابعة شؤون العشائر وتنفيذ دورها الوطني، وثانيًا - متابعة النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بما ينسجم مع الدين والقانون، وثالثًا - الاشراف على تعزيز القيم الانسانية النبيلة بما يسهم في تطوير المجتمع"^(٣٣)

وبذلك فإن الدستور يعطي للقبيلة دوراً كبيراً وهاماً في المجتمع العراقي ويسعى للنهوض بالقبائل والعشائر وذلك لما لها من حضور واسع وتاريخ مشرف للعراق ، وأغلب مكونات المجتمع العراقي تعد ذات بعد قبلي وعشائري .وأكد على العناية بشؤون القبيلة لدورها في الاسهام في تطوير المجتمع. كما جاء في النظام الداخلي لمجلس النواب على ضرورة تأليف لجنة عشائر دائمة وفي ذلك تأكيد على الدور الفاعل والمؤثر للقبائل في المجتمع العراقي.

سادسا : تأثير مستوى الاقتصادي على المشاركة الانتخابية

ويمثل العامل الاقتصادي احد الفواعل الأساسية في بناء الظاهرة السياسية ومنها العملية الانتخابية ، التي يتدخل فيها الاقتصاد بقوة ، من كونه محدداً أساسيا للسلوك الانتخابي للفرد سواء بالمشاركة أو العزوف عن الانتخاب^(٣٤) ، تسببت السياسات المطبقة في العراق على مدى العقود الثلاثة الماضية في مشكلات اقتصادية واجتماعية كبيرة بسبب الممارسات غير العقلانية.

يعاني القطاع الاقتصادي العراقي من الهيمنة الاستخراجية النفطية على الإنتاج المحلي الإجمالي، الذي يوصف بكونه اقتصاد ريعي، أي إن الدولة تؤمن ميزانيتها بالاعتماد على تصدير النفط ، واستعمال القسم

الأعظم منها لاستيراد المزيد من السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية، وتنمية غير عقلانية في التصنيع المحلي ، و البطء الشديد في تنمية القطاع الزراعي (٣٥).

ان اعتماد العراق على النفط جعله كمثيلاته من دول الخليج النفطية ، أكثر تحكما في علاقاتها مع المجتمع بوجود ريع النفط والاعتماد عليه، والذي جعله يبتعد عن الاعتماد على المجتمع، و من ثم اضعف فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني أو دورها الرقابي، كما إن انخفاض المستوى المعيشي في العراق يشير إلى أن نسبة عالية من السكان يعانون نقص الاحتياجات الأساسية: كالأغذية و الرعاية الصحية و التعليم و السكن الملائم وغيرها من الخدمات على الرغم من ارتفاع تخصيصات الدعم الحكومي بعد العام ٢٠٠٣، إلا أن المشكلة لا تكمن في الدعم بقدر ما تكمن في تردي الأداء الاقتصادي (٣٦) .

إن البطالة والفقر في العراق تُعدّ مشكلات اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية تعبر بشكل واضح عن العجز في البنى الاقتصادية، ونظرا لهذه الظروف الاقتصادية التي يعاني منها العراق وجدت حالة من عدم الاستقرار ، تشير التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى أن البطالة أصبحت مشكلة خطيرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، حيث ارتفعت نسبتها إلى حوالي ٢٨,١% من إجمالي القوى العاملة، وكان معظم العاطلين عن العمل من فئة الشباب. وقد ارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ١٦,٢٣% (٣٧).

بعد عام ٢٠٠٣، تشهد عمليات الانتخابات في العراق ان العديد من الأحزاب والقوى السياسية يستغلون حاجة العراقيين المادية ويحاولون جذب أصواتهم في الانتخابات من خلال تقديم مبالغ مالية ومساعدات قبل فترة الانتخابات مقابل الحصول على تأكيدات من الناخبين بمنح أصواتهم لقائمة محددة أو أشخاص معينين. وتستمر هذه الوعود بإقامة مجمعات سكنية وتوفير فرص عمل للعاطلين وتقديم منح تساهم في رفع المستوى المعاشي بعد الانتخابات. ويعتبر ذلك تجاوزاً صريحاً لقانون الانتخابات الذي يحظر بشكل واضح تقديم أي مساعدات أو أموال للناخبين مقابل الحصول على أصواتهم.

الخاتمة

انطلاقاً من فكره ابن خلدون "الانسان ابن بيئته" فان الانسان سيكون رهين بيئته الاجتماعية باعتبارها واحدة من اهم تلك البيئات، وعلي فان فكره وسلوكه الانتخابي سيحدده احتباس اجتماعي مؤطر بقيم ومعتقدات وافكار اجتماعية متداولة بين الافراد المجتمع ، لأي سلوك الانتخابي لا يمكن تجاهل العوامل المؤثرة في هذا السلوك، سواء كانت تلك العوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر.

الاستنتاجات

١- يتأثر المواطن العراقي بعدة عوامل تسهم في تشكيل سلوكه الانتخابي وتحديده، والتي تؤثر في قراره للتصويت أو الامتناع عنه، أي مشاركته في العملية الانتخابية أو عزوفه عنها. ويعود ذلك إلى حالة عدم الرضا وعدم الثقة السائدة في المجتمع، الناتجة عن عدم الاستقرار الأمني والتجاذبات السياسية، بالإضافة إلى التطبيق المشوه للديمقراطية، والقلق الواضح بشأن المستقبل.

- ٢- العلاقة تأثير بين الدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي، وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباطية قائمة بينهما، أي أن الدعاية الانتخابية تعد عاملاً مؤثراً في سلوك الناخبين وتوجهاتهم خاصة، لا سيما تلك المتضمنة توزيع الأموال والمساعدات، أو التي تحمل وعوداً بتعيينات أو توزيع عقارات، وهي تمثل آخر العوامل التي تستهدف التأثير عليهم
- ٣- وجود علاقة ارتباطية بين البعد العشائري والسلوك الانتخابي، باعتبارها كأحد مقومات هذا المجتمع
- ٤- تأثيراً كبيراً للوضع الاقتصادي، فالمواطن يمنح صوته لمن يثق بأنه قادر على إن يؤمن مستقبله الاقتصادي، سواء كان حزب سياسي أم مرشح سياسي، يعتقد بأنه يمتلك القدرة على إيفاء وعده، و على أن يغير من وضعه المعاشي نحو الأفضل.

الهوامش

- ١- الفيروز ابادي، القاموس المحيطي، القاهرة، دار الحديث للنشر، ٢٠١٣، ص ٩٤٣.
- ٢- ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار احياء التراث العربي للنشر، ١٩٩٩، ص ٤٤٢.
- ٣- عامر مصباح: معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، المكتبة الجزائرية بوداود، ٢٠٠٥، ص ٩٤.
- ٤- حمدي عبد الله، برامج تعديل السلوك وطرق تصميمها، الجيزة: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ٢٠١٣، ص ٢١.
- (*) المدرسة السلوكية: تبلورت ونضجت بين ١٩٥٧-١٩٦٣م وبرزت نتيجة ثلاث مصادر: مسألة التحفيز المشتقة من دراسات السلوك التنظيمي، والمؤلفات في العلاقات الإنسانية، وتأثيرات علم النفس، ومن بين روادها: "كريس أرجريس Chris Argyris" و"هربرت سايمون Herbert Simon" و"دوكلاس ماكريجر Douglas McGregor"، - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص ٦٠١.
- ٥- اسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي - انجليزي (القاهرة: دون دار نشر ٢٠١٠ ص ٢٤٤).
- ٦- ابراهيم مرتضى الأعرجي: السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة لدى طلبة جامعة بغداد _ دراسة عن الانتخابات النيابية في العراق ٢٠١٠، مجلة كلية الآداب، العدد ٩٨، ٢٠١٠، ص ٥٣٦.
- ٧- أحمد سعيقان: قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، بيروت: مكتبة لبنان، ٢٠٠٤، ص ٩٠.
- ٨- بارة سمير، انماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحركة فيه، دراسة ميدانية الطلبة الحقوق، جامعة مولودي معري - تيوي وزو، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية وعلام الجزائري. د ت، ص ٤١.
- ٩- فرانك بيلي، معجم بلا كويل للعلوم السياسية، ترجمة: مركز الخليج لأبحاث، دولة الامارات العربية: مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤، ص ٦٤٦.
- ١٠- محمد عوض الهزايمة: إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم - دراسة حالة الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣ - مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد: ٣٣، العدد: ٢، الكويت، ٢٠٠٥، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: ٢٠٢٣/١١/١٥.
- <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss/arabic/showarticle.asp?id=1798>
- ١١- سعد إسماعيل علي، الأصول السياسية للتربية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧، ص ١٩٩.
- ١٢- المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

- ١٣ - عبد العظيم جبر حافظ ، التحول الديمقراطي في العراق ، بغداد ، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠٠٩ ، ص ٢٥٢.
- ١٤ - عطا عبد الوهاب ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٩.
- ١٥ - ميثم الجنابي ، العراق ومعاصرة المستقبل، بيروت ، دار المدى، ٢٠٠٤، ص ٧ .
- ١٦ - سعاد الشرفاوي وعبدالله ناصيف ، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ط ٢، ١٩٩٤ ، ص ٧٩ .
- ١٧ - خميس حزام والى، رياض غازي البدران ، اثر تعدد العمليات الانتخابية في تطوير سلوك الناخب العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧، ص ٧٨.
- ١٨ - المصدر نفسه ، ص ٧٩ .
- ١٩ - كريم مشط الموسوي ، الاعلان السياسي والدعاية الانتخابية ، بيروت : دار ومكتبة البصائر ، ٢٠١١ ، ص ١٣٣ .
- ٢٠ - رعد سامي التميمي ، الانتخابات كأداة المشاركة السياسية ، مجلة دراسات الانتخابية ، مفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، العدد ٦/٥، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ٩٩ .
- ٢١ - قاسم حسن العبودي ، السلوك الانتخابي ، مجلة المعهد ، العدد (٧) ، كانون الأول ٢٠١٥ ، ص ١٤٤ ، المزيد ينظر الموقع المفوضية العليا للانتخابات <http://www.ihc-iraq.com/ar/election>
- ٢٢ - سعد سلوم ، السياسات والأثنيات في العراق : منذ الحكم العثماني حتى الوقت الراهن ، بغداد : مؤسسة مسارات للتنمية والثقافية والاعلامية ٢٠١٤ ، ص ١٩ .
- ٢٣ - علي الوردي ، لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث ، ج ٣ ، بيروت : دار الراشد ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٠ وبعدها .
- ٢٤ - فارس كمال نظمي ، الرثاءة في العراق ، العراق : دار ميزوبوتاميا ، ٢٠١٥ ، ص ٥٣ .
- ٢٥ - عبد الرزاق الحسني ، العراق قديما وحديثا ، بيروت ، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣ ، ص ٣٧ .
- ٢٦ - اثير ادريس عبد الزهرة ، مستقبل التجربة الدستورية في العراق ، بيروت : دار ومكتبة البصائر ٢٠١١ ، ص ١٠٩ .
- ٢٧ - صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٠ .
- ٢٨ - هاشم محمد المشهداني ، العصبية في ضوء الاسلام : دراسة وصفية وتحليلية ، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، قطر - الدوحة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١٢ .
- ٢٩ - متعب مناف جاسم ، خصائص وسمات المجتمع العراقي ، بغداد، بيت الحكمة ، ١٩٩٨ ، ص ٤ وما بعدها .
- ٣٠ - المصدر نفسه .
- ٣١ - عادل ياسر ناصر ، السلطة السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠٩ .
- ٣٢ - خيرى عبدالرزاق جاسم ، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول الى دولة القانون ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات (٣٣) ، بغداد ، مطبعة البيئة ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٥ .
- ٣٣ - النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، مجلس النواب، الدائرة الاعلامية ، الطبعة الخامسة ، ٢٠١٢ ، ص ٧٣ .
- ٣٤ - محمد عبد صالح حسن ، العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي (مدة ما بعد العام ٢٠٠٣) : دراسة تحليلية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، العدد السابع والعشرون ، ٢٠١٠، ص ٥٤ .

٣٥ - ثناء محمد صالح , قراءات في علم الاجتماع السياسي , رؤية استشرافية , بغداد, بيت الحكمة, ٢٠١٣ , ص ٢١ .

٣٦ - جواد كاظم البكري, العراق السنة صفر إشكالية الهوية الاقتصادية في ظل الاحتلال , في مجموعة مؤلفين , المواطنة والهوية العراقية , بيروت , بيسان للنشر والتوزيع والاعلام , ٢٠١١ , ص ٢٢٩ .

٣٧ - وزارة التخطيط , وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء , ٢٠١٥ ص ٢٦ , تقرير دولي يرصد معدلات البطالة في العراق خلال ٢٠ عاما الماضية , موقع الكتروني , <https://shafaq.com/ar>